إسهامات التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين الجزائرية:(دراسة ميدانية في مجموعة شركات التأمين بالمديريات العامة في الجزائر العاصمة)

The Contributions of Internal Auditing to Improving the Governance of Algerian Insurance Companies: ((A field study in a group of insurance companies in the general directorates in Algiers))

الاميرة نزيهة بايس*[1]، لطيفة كلاخي[2]

[1] مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون-تيارت- (الجزائر)، amiranaziha.bais@univ-tiaret.dz

[2] مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون-تيارت- (الجزائر)، kalakhilatifa@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2022/07/16 تاريخ القبول: 2023/01/12 تاريخ النشر: 2023/01/21

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الحوكمة داخل شركات التأمين الجزائرية، وهذا من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات، أهدافها، خصائصها وأهم المبادئ التي تعتمد عليها في شركات التأمين، وكذا آلياتها بشكل عام والتركيز على آلية التدقيق الداخلي بشكل خاص، كما تم تبيان العلاقة التي تربط كل من التدقيق الداخلي وحوكمة شركات التأمين وإيضاح نقاط التفاعل بينهما، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبيان وزع على مجموعة من شركات التأمين بالمديريات العامة في الجزائر العاصمة، وقد تم تحليل واختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج عن طريق برنامج spss .

حيث أكدت النتائج المتوصل إليها صحة الفرضية وإثباتها من الناحية النظرية أي أن حوكمة شركات التأمين مثبتة استنادا إلى الأدبيات النظرية، غير أنها متنافية مع الواقع العملي.

كما أوصت الدراسة على ضرورة تبني الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية ودعم التدقيق الداخلي للمساعدة على تطبيق الحوكمة داخل هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق الداخلي، حوكمة، شركات التأمين، مديريات عامة، حوكمة شركات التأمين.

تصنيفJEL: G22, G34, M42

Abstract :

This study aimed to highlight the contribution of internal auditing in improving governance in Algerian insurance companies, by fixing the basic concepts of corporate governance, its objectives, characteristics and the most important principles on which it depends in insurance companies, as well as its mechanisms in general and focusing on the internal audit mechanism in particular. The relationship between the internal audit and the governance of insurance companies and the clarification of the points of interaction between them was also clarified. The results confirmed and outcomes have been analyzed and tested through the spss program the validity of the hypothesis and its proof from the theoretical point of view, that is, the governance of insurance companies is proven based on the theoretical literature, but it is incompatible with the practical reality

The study also recommended the need to adopt governance in Algerian insurance companies and support internal auditing to help implement governance within the latter.

Keywords*: internal audit, governance, insurance companies, general directorates, governance of insurance companies.*

Jel Classification Codes :M42, G34, G22

* المؤلف المرسل

توطئة (مقدّمة):

لقد ساهمت الفضائح والأزمات المالية المتواصلة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، والتي مست كبرى المؤسسات المالية عموما وشركات التأمين بصفة خاصة، وكذا العولمة والتقارب العالمي كلها عوامل تسببت في انهيار حاد على جميع الأصعدة الاقتصادية، المالية والاجتماعية وغيرها، وبعد التحري عن السبب الحقيقي وراء ذلك تبين غياب الإفصاح والشفافية والفساد المالي المنتشر مما أوجب البحث عن سبل لمحاربة الفساد والممارسات اللااخلاقية التي مست التقارير والقوائم المالية، خاصة أن عمل شركات التأمين محفوف بالمخاطر ودرجة عدم التأكد عالية فيه، وفي ظل غياب الرقابة داخل هذه الأخيرة وعدم الالتزام بالأنظمة الداخلية والقوانين المنظمة مما استدعى ضرورة تطبيق الحوكمة داخلها وهذا ما تطلب البحث عن آليات تساعد على ترسيخ هذا المفهوم داخلها، ولعل من أبرز الوسائل لتفعيل حوكمة الشركات داخل المؤسسات والهيئات والمنظمات المالية وخاصة شركات التأمين نجد التدقيق الداخلي الذي عُرف من قبل معهد المدققين الداخليين على أنه:"نشاط تأكيدي استشاري وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها، وهو يساعد الشركة على تحقيق أهدافها بايجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسيين عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتحكم (governance)" (أوصيف، 2016، صفحة 99) لهذا أوجب وجود خلية تدقيق داخلي في شركات التأمين خصوصا في ظل المنافسة الشرسة لهذه الشركات.

وفي هذا الصدد فإنه يمكن اعتبار التدقيق الداخلي الوسيلة الفعالة التي تدعم الحوكمة مما يساهم في تعزيز نظم الإدارة الرشيدة والرقابة والشفافية والنزاهة وكذا المساءلة باعتبارها وظيفة دائمة ومستمرة داخل شركات التأمين إذ تعد نظام لضبط الأداء والإفصاح والشفافية وهذا للوصول إلى الأهداف المسطرة خصوصا في ظل تنافسية شركات التأمين وانتشارها الواسع.

وسيتم التفصيل في هذا الطرح من خلال ما يتضمنه هذا البحث.

إشكالية الداراسة: من خلال الطرح السابق يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى تُساهم آلية التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين الجزائرية ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تُطرح الأسئلة الفرعية التالية:

هل التدقيق الداخلي موجود ومطبق فعلا داخل شركات التأمين الجزائرية؟

ماهو أثر تطبيق آلية التدقيق الداخلي على تحسين حوكمة شركات التأمين الجزائرية ؟

الفرضيات: للإجابة على السؤال الرئيسي للاشكالية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى: توجد ممارسات فعلية لوظيفة التدقيق الداخلي على مستوى شركات التأمين الجزائرية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة واثر ذو دلالة احصائية بين آلية التدقيق الداخلي وفعالية أداء الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية.

نموذج الدراسة: يمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

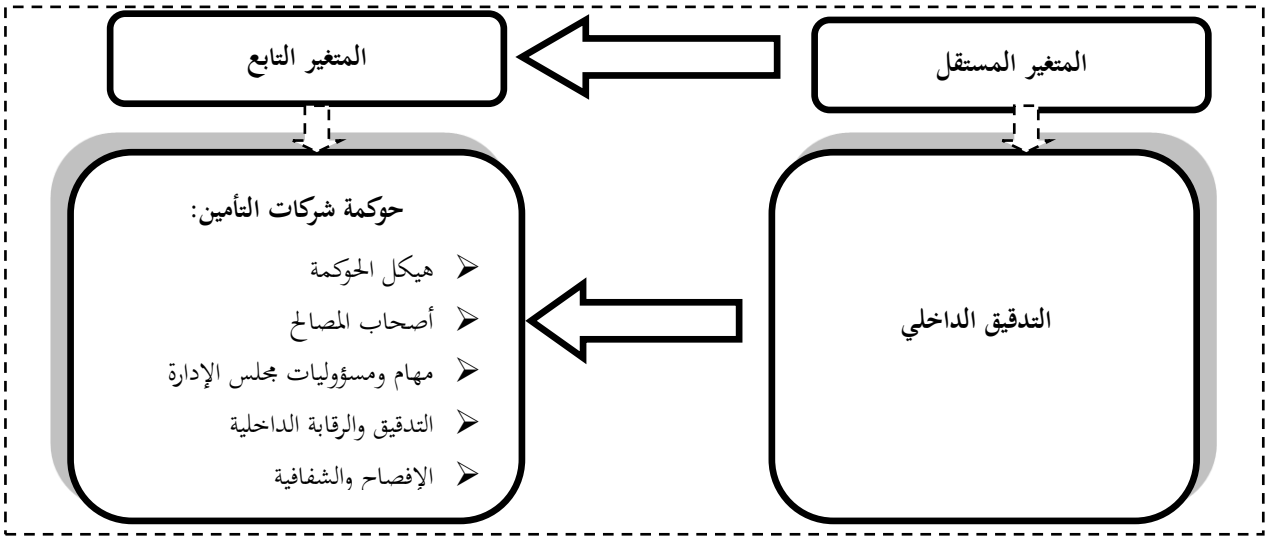

المصدر: من إعداد الباحثتين

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مفاهيم التدقيق الداخلي وحوكمة شركات التأمين وكذا دراسة واقع التدقيق الداخلي في شركات التأمين الجزائرية من خلال إبراز مساهمته في حوكمة هذه الشركات من الناحية النظرية والعملية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع مساهمة آلية التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين الجزائرية من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي والحوكمة داخل شركات التأمين وابراز العلاقة بينهما، واختبار ذلك من خلال البرنامج الاحصائيspss والخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات اللاحقة لهذا الموضوع.

منهج الدراسة: قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع النظرية والتطبيقية وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث أُستخدم المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة، والاطلاع على بعض الدراسات السابقة وفي عملية المسح المكتبي لكل ما يتعلق به الموضوع من تقارير، كتب ودوريات بالإضافة إلى شبكة الانترنت وتطبيق ذلك لوضع فروض هذه الدراسة، ومعالجة وتحديد مختلف الأبعاد الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بموضوع حوكمة شركات التأمين والتدقيق الداخلي، للوصول إلى نتائج كافية تمكننا من معالجة الإشكالية المطروحة في جانبها النظري، أما المنهج الاستقرائي تم اعتماده من خلال استخدام استبانة تم اعدادها على مقاييس طورت من قبل العديد من الباحثين، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الوصف والتحليل كأدوات إحصائية، إذ تم توزيع استمارات على شركات التأمين الجزائرية، تم تطويرها من خلال مراجعة أدبيات الموضوع والعناصر المكونة لحوكمة شركات التأمين بعد جمع البيانات وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية، واختبار فرضياتها وإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج spssv22 للوصول إلى نتائج هادفة تفيد الشركات المعنية بالدراسة.

الدراسات السابقة: يعد موضوع تحسين حوكمة شركات التأمين عن طريق آلية التدقيق الداخلي موضوع الساعة نظرا لطبيعة عمل هذا النوع من الشركات الذي يتطلب تطبيق الحوكمة داخله للمساهمة في تحسين مردوديته والتقليل من مخاطره، وبالتالي زيادة عوائده، ولبقاءه في السوق خصوصا في ظل المنافسة الشرسة للشركات داخل هذا القطاع، كما أنه لم يتم التطرق الى هذا الموضوع بدراسة المتغيرين معا داخل القطاع التأميني، ويمكن ايضاح أهم الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر كما يلي:

- **دراسة: سنجاق الدين نور الدين، (2022)، واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية: مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد5 (العدد1)، الجزائر، جامعة الواد.** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع تطبيق أسس الحوكمة في قطاع التأمين وهذا من خلال التطرق إلى أهمية الحوكمة في شركات التأمين، مبادئها وأهم آلياتها.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام استبيان شمل عينة مكونة من الاطارات العليا داخل شركات التأمين الجزائرية، حيث تم توزيع 120 استمارة استبيان استرجع منها مانسبته 80.33 % .

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: عدم تبني نظام واضح للحوكمة داخل شركات التأمين الجزائرية .

- **دراسة: جوادي سميرة، بن عمارة نوال، (2019)، مدى التزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الافصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد6 (العدد3)، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق ركائز الحوكمة المتمثلة أساسا في الإفصاح والشفافية.

وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات ومقوماتها، وكذا مبادئها في القطاع العام وشركات التأمين والتركيز على مبدأ الافصاح والشفافية في هذه الشركات، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام استبيان شمل عينة مكونة من 3 وكالات للتأمين بولاية ورقلة .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود قصور في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في شركات التأمين الجزائرية.

- **دراسة: يزيد صالحي، عبد الله مايو، (2016)، دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة ميدانية): المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، المجلد 3 (العدد4)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.** هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الدور الفعال للتدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة داخل الشركات الجزائرية عموما وبشركة صيدال بصفة خاصة، وهذا من خلال التطرق إلى مفاهيم الحوكمة وأهم مبادئها، بالإضافة إلى مفهوم التدقيق الداخلي، وكذا إبراز العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات من خلال النظريات المتعلقة بحوكمة الشركات.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة وإختبار فرضياتها وتحليلها من خلال تصميم إستبيان موجه للمدققين الداخليين بشركة صيدال وتم تحليله باستخدام برنامج spss .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التدقيق الداخلي أصبح ضروريا في هيكل حوكمة الشركات لما له من دور فعال في تحقيق المساءلة داخل الشركات.

- study: Njegomir, V., & Tepavac, R. (2014). Corporate governance in insurance companies. Management: Journal of Sustainable Business and Management Solutions in Emerging Economies, 19(71)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع الحوكمة في شركات التأمين، حيث تم التطرق إلى أهمية. تطبيق الحوكمة في قطاع التأمين وخصوصياته القانونية، وكذا التطرق التطرق إلى إطار الحوكمة في شركات التأمين بصربيا وتحليل جودة الحوكمة بها، واعداد التقارير حول تنفيذ الحوكمة بها ومبادئها الدولية.

حيث بينت نتائج الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن دولة صربيا تتمتع بمستوى حوكمة منخفض جدا مقارنة بباقي الدول الأخرى، وهذا مادفعها إلى العمل على تحسين الوضع وهذا من خلال الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة ومن بينها وضع تحسينات في مجال الحوكمة داخل مختلف الشركات وعلى رأسهم شركات التأمين.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي فإن مجملها ركزت على دراسة جانب من المتغيرين أو على دراسة المتغيرين معا لكن ليس في شركات التأمين أو من خلال التركيز على تناول عنصر من الموضوع دون الشمول فيه .

ولكن ما يميز دراستنا هذه أنها تناولت دراسة مساهمة آلية التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين الجزائرية وذلك من خلال التركيز على قطاع التامين وعلى مبادئ الحوكمة واسقاطها على شركات التأمين، ومعرفة مساهمة التدقيق الداخلي باعتباره آلية داخلية لحوكمة شركات التأمين في تحسينها، وابراز العلاقة بين كل من التدقيق الداخلي والحوكمة داخل هذه الشركات وهل هي مطبقة فعليا باعتبار أن التدقيق الداخلي يعمل على تحسين الحوكمة هذا من خلال الأدبيات النظرية إذ تحاول دراستنا تكييف الواقع النظري على الواقع العملي ومعرفة هل هناك أثر إيجابي حقا ومعرفة إن كانت الحوكمة مطبقة داخل هذه الشركات فعلا أم فقط موجودة ضمن هيكلها التنظيمي .

1. الاطار النظري للدراسة : سنقوم من خلال الإطار النظري بعرض المفاهيم الأساسية لحوكمة شركات التأمين

1.1. المفاهيم الأساسية لحوكمة شركات التأمين: سيتم التطرق الى كل من مفهوم حوكمة الشركات، وأساسيات التدقيق الداخلي وعلاقته بحوكمة شركات التأمين.

1.1.1. مفهوم حوكمة الشركات: لقد تعددت مفاهيم هذا المصطلح من قبل العديد من الهيئات والمنظمات، سنوجز أبرزها فيما يلي:

- **تعريف المنتدى العالمي لحوكمة الشركات gcgf**: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها من خلال تحديد النمط السلوكي داخل الشركة من حيث معايير الكفاءة والأداء والنمو والهيكل المالي والعلاقة بين المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين". (عيد، 2016، صفحة 22)
- **تعريف معهد المدققين الداخليين iia** : " بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر ممايؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز الأهداف وتحقيقها، وكذا حفظ قيم الشركة". (يوسف، 2013، صفحة 206)
- **تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول آسيا والباسيفيك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة–UN –ESCAP**: " تعني الحوكمة صنع القرار والعملية التي من خلالها يتم تنفيذ القرارات، والحوكمة يمكن استخدامها في العديد من المجالات مثل: حوكمة الشركات، الحكم الدولي، الحكم الوطني، الحكم المحلي". (زواري و فرحات، 2019، صفحة 417)
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED**:" على أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه مؤسسات الأعمال والتحكم فيها حيث يحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين الشركاء في الشركات المساهمة ، على سبيل المثال مجلس الإدارة والمديرين

وأصحاب المصلحة الآخرين، ويحدد قواعد وأحكام اتخاذ القرار بشؤون الشركة المساهمة، (Yousef, 2009, p. 12) أو مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وغيرهم من أصحاب المصلحة"(Vladimir Njegomir, 2014, p. 82)

- **تعريف لجنة كادبوري حوكمة الشركات** على أنها: " النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات". (Abdulrahman, 2021, p. 67)
- **تعريف البنك الدولي W B**: " ممارسة السلطة السياسية ، وكذلك السيطرة على إدارة موارد المجتمع لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(Yassine, 2019, p. 403)
- **تعريف معهد الحوكمة** :" هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يمارسها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي، وضمان تحقيق الأهداف، والتأكد من إدارة المخاطر بشكل مناسب والتحقق من استخدام موارد المؤسسة بشكل مسؤول" (Amara Amine, 2020, p. 365)
- **تعريف حوكمة شركات التأمين:** تُعرف الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين **IAIS** الحوكمة داخل شركات التأمين من خلال الوثيقة التي أصدرتها فتعرفها بأنها:" الطريقة التي تتشرف فيها مجالس الإدارة، الإدارة العليا على أعمال شركات التأمين، وتشتمل على نظام الشركات والشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية والعدل والمسؤولية الإجتماعية، والإفصاح في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المساءل المادية المتعلقة بشركة التأمين بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية". (نوال، 2019، صفحة 325)

عموما يمكن القول بأن حوكمة الشركات ساهمت في تحقيق الانسجام والتناسق الجيد بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل الشركة من مجلس الادارة، المساهمين، أصحاب المصالح وغيرهم وبالتالي التقليل من المخاطر التي تعترض الشركات وكذا المساهمة في اتخاذ القرار بكفاءة وفعالية، إذ تعبر عن مجموعة من الاجراءات والقواعد التي تنظم العلاقة بين كل أطراف الشركة.

- **تعريف الباحثتين لحوكمة شركات التأمين:** عبارة عن خلية أونظام يربط مختلف الفاعلين في الشركة بطريقة متسلسلة وممنهجة تعمل على تبادل المنافع وتحقيق أهداف هذه الأخيرة.

2.1.1. أهداف حوكمة الشركات: تتجلى أهم الأهداف التي من الممكن تحقيقها عن طريق الحوكمة فيما يلي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعتها؛
- تقييم أداء الإدارة العليا وتقرير المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والإضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات؛
- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أغلبية أو أقلية وتعظيم عوائدهم؛ (الطيب، 2019، صفحة 4)
- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها؛
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها؛
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية؛
- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعارف عليها؛
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- التنبؤ بالمخاطر المتوقعة وإدارتها؛
- تعظيم الأرباح وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد؛ (بلواضح و براق، 2018، صفحة 4)

بالرغم من تعدد هذه الأهداف واختلافها إلا أنها تصب في هدف أساسي يتجلى أساسا في تحقيق الربح من خلال جذب مستثمرين جدد وتحفيزهم على الاستثمار داخل الشركة والعمل على فرض الرقابة داخل هذه الأخيرة ، ففي الفترة الحالية أصبحت هناك منافسة شرسة إذ أضحى العديد من المسؤولين على هذه الشركات يقدمون الأفضل ويبحثون عن الرفع من أدائهم وتحقيق الريادة فالسوق ومجابهة مخاطرهم عن طريق حوكمة الشركات.

3.1.1. خصائص حوكمة الشركات: يمكن حصر أهم الخصائص التي تمتاز بها حوكمة الشركات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): خصائص حوكمة الشركات

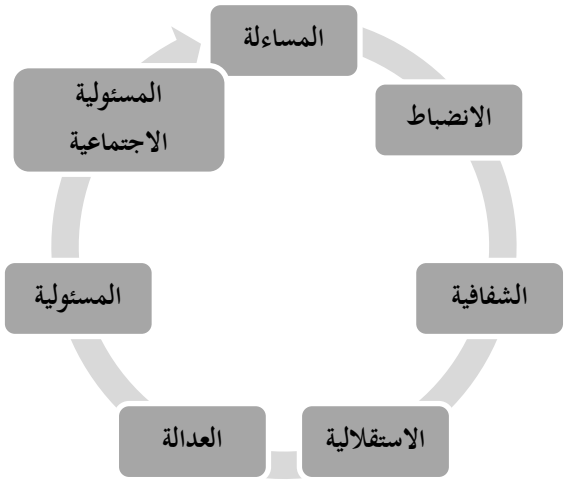

المصدر (حماد، 2005، صفحة 23)

من خلال الشكل السابق يمكن القول بأن حوكمة الشركات تمتاز بالعديد من الخصائص كالمساءلة والانضباط، الشفافية، العدالة ، المسؤولية والمسؤولية الاجتماعية كلها من العوامل التي تؤدي إلى التحكم الجيد في المنشأة وحماية كل من المساهين وأصحاب المصالح وكل من لهم علاقة بالمنشأة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

4.1.1. ركائز حوكمة شركات التأمين: ترتكز الحوكمة داخل شركات التأمين على الخصائص التالية: (حمول، 2017، صفحة 29)

- **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة (مؤمن، مؤمن له والوسطاء) والشفافية عند عرض المعلومات المالية؛
- **تفعيل دور أصحاب المصلحة:** مثل الهيئات الإشرافية العامة (وزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات CNA)، والأطراف الباشرة للإشراف والرقابة (المساهمون، مجلس الادارة، لجنة الرقابة والتدقيق، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجيون) والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة (المؤمن لهم، العملاء والوسطاء)؛
- **إدارة المخاطر:** من خلال وضع استراتيجية لإدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة، فهي تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن كيفية تفسيرها والتحكم فيها.

5.1.1. مبادئ الحوكمة في شركات التأمين: قامت الهيئات والمنظمات المختصة في التأمين كمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، هيئات الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات، وكذا معهد الحوكمة بالتعاون مع منتدى الهيئات العربية للاشراف والرقابة على أعمال التأمين بتحديد أهم المبادئ التي تساعد على التطبيق الأمثل لقواعد الحوكمة في شركات التأمين وذلك باسقاط المبادئ التي جاءت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية شركات التأمين والتي تم حصرها في المبادئ التالية: (سنجاق، 2022، صفحة 1258)

- **التحديد الدقيق للمسؤوليات:** أي تحدد المسؤوليات بدقة وكذلك نظام الشركة (مجلس الإدارة، المدير العام، لجان الإدارة...)؛
- **الشفافية والرقابة الخارجية:** أي أن تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية شفافة ومتوفرة، وهذا لتسهيل الأمور على المراقبين الخارجيين،
- **الرقابة الداخلية:** وهي تلك الرقابة التي تنبع من داخل الشركة تقوم بها جهات إدارية من داخلها؛
- **المساءلة:** وتعني الافصاح عن الأنشطة وأداء شركة التأمين والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحقق لهم قانونا مساءلة الشركة؛

❖ **الشفافية والافصاح:** يتعلق الافصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الافصاح ضمن التقارير العامة عن المؤسسة الدالة عن الالتزام بمبادئ الحكومة التي تصدر في التقرير السنوي للشركة.

6.1.1. آليات الحوكمة في شركات التأمين: تتمثل في آليات الحوكمة التي وضعها الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين ، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين كما هو موضح فالشكل الموالي: (بن فرحات، 2011، الصفحات 9-10)

الشكل رقم (3): آليات الحوكمة في شركات التأمين

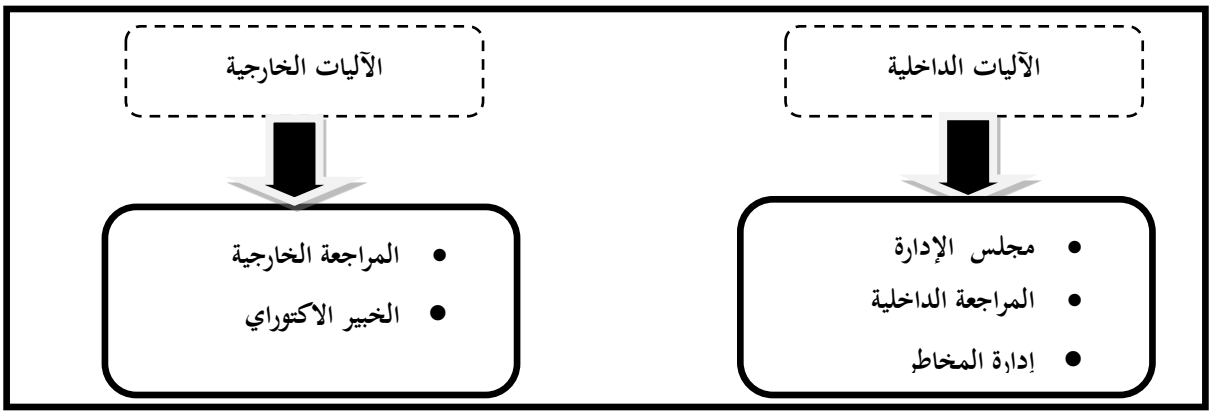

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على الادبيات النظرية

وتعد آلية التدقيق الداخلي من بين اهم الاليات المستخدمة في شركات التامين، حيث تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على مراقبة تنفيذ شركة التأمين للضوابط والقواعد الداخلية ومدى الالتزام بها، وتقييم مدى فعالية هذه الأخيرة.

رغم أهمية كل من الآليات الداخلية والخارجية سنتطرق للآليات الداخلية التي من بينها التدقيق الداخلي بشكل مفصل كالتالي:

2.1. أساسيات التدقيق الداخلي وعلاقته بحوكمة شركات التأمين: سنتطرق من خلال هذا الطرح مفاهيم التدقيق الداخلي، وظائفه حسب مبادئ الحوكمة في شركات التأمين، وكذا علاقته بهذه الأخيرة ودوره ومساهمته في تفعيلها داخل هذه الشركات

1.2.1. تعريف التدقيق الداخلي: تم تعريف التدقيق الداخلي من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، سنعرض أهمها فيما يلي:

❖ **تعريف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية(IFACI):**" التدقيق الداخلي في الشركة، وظيفة مسؤولة عن تدقيق دوري للوسائل (الإمكانيات) الموجودة تحت تصرف الإدارة والمسيرين على جميع المستويات، من أجل إدارة ومراقبة الشركة، هذه الوظيفة تؤمن من طرف مصلحة تابعة للإدارة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، ومن أهدافها الرئيسية في إطار التدقيق الدوري التحقق من أن الإجراءات تشمل ضمانات كافية، المعلومات صحيحة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة". (أوصيف، طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم 2100(طبيعة العمل)، 2017، صفحة 159)

❖ **تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين:** " بأنه فاعلية تقييمية مقامة ضمن المؤسسة لغرض خدماتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملاءمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفاعليتهما". (الشمري، 2011، صفحة 15)

❖ **تعريف معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي (IIA):** " هو نشاط تأكيدي استشاري وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها، وهو يساعد الشركة على تحقيق أهدافها بايجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسيين عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتحكم (governance)". (أوصيف، رقابة وتحسين جودة التدقيق الداخلي في ظل المعايير الدولية للتدقيق وإدارة الجودة الشاملة، 2016، صفحة 99)

من خلال ماسبق نستنتج أن وظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم وظائف المنشآت عموما وخصوصا شركات التأمين نظرا لطبيعة عمل هذه الأخيرة المحفوفة بالمخاطر وهذا مايتطلب رقابة داخلية صارمة ولا يكون ذلك إلا من خلال توفر التدقيق الداخلي.

- **تعريف الباحثتين للتدقيق الداخلي:** هو نشاط داخل الشركة يعمل على تقويم النظم التسيرية المتواجدة في الشركة، ويبدي رأيه حول دقة نظام الرقابة الداخلية فيها وكذا فاعلية البرامج والخطط من طرف مجلس ادارة الشركة.

1) **وظائف التدقيق الداخلي وفقا لمبادئ الحوكمة في شركات التأمين:** تتمثل الوظائف والمهام التي يقوم بها المراجع الداخلي حسب مبادئ الحوكمة في شركات التأمين فيما يلي: (Organization for Economic Cooperation and Development, 2009, p. 74)

- مراقبة تنفيذ شركة التأمين للضوابط الداخلية والالتزام بها ، وتقييم مدى كفاية وفعالية هذه الضوابط وبيئة الرقابة، والتوصية بالتحسينات؛
- يجب إبلاغ نتائج التدقيق الهامة أو المشكلات المادية إلى مجلس الإدارة (أو لجنة التدقيق) ، وإذا كان ذلك مناسبًا وملائما إلى المدقق الخارجي؛
- لا ينبغي أن يُتوقع من وظيفة التدقيق الداخلي، أثناء تقييم الالتزام بإطار الرقابة الداخلية وتنفيذه؛
- تقييم استراتيجية العمل الشاملة لشركة التأمين؛
- في حالة عدم وجود إدارة مستقلة للمخاطر ووظائف مراقبة الامتثال، أو كمكمل لهذه الوظائف ("خط الدفاع الأخير") ، يجوز لوظيفة التدقيق الداخلي مراقبة تنفيذ شركة التأمين لسياسات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال والالتزام بها ؛
- تقييم مدى كفاية وفعالية هذه السياسات؛
- مراجعة وتقييم نظام إدارة المخاطر، والتوصية بالتحسينات؛
- الإبلاغ عن النتائج المادية أو المشاكل المتعلقة بهذه الأمور إلى مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة.

3.1. العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة شركات التأمين: ينبغي أن يسهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة تقييم وتحسين عمليات الحوكمة من خلال:

- التحقق من وضع القيم والأهداف وتوصيلها؛
- مراقبة عمليات انجاز الأهداف؛
- التحقق من المساءلة؛
- التحقق من الحفاظ على القيم بالمنظمة. : (الدوغجي، 2009، صفحة 342)

فشركات التأمين يقوم نشاطها على نقل الخطر من المؤمن إليها كمؤمن له، فالمخاطرة التي يقوم عليها عملها يجعلها تبحث عن الآليات التي تسمح بتطبيق الحوكمة داخلها ولا يكون ذلك الا عن طريق التدقيق الداخلي على اعتبار أن المدقق الداخلي يعمل داخل الشركة وبالتالي هو على علم بمجريات العمل داخلها، وله علاقة بكل موظفيها فالتدقيق الداخلي من أهم وسائل الرقابة داخلها.

4.1. مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات: إن التدقيق الداخلي يعتبر مفتاح أساسي من مفاتيح حوكمة الشركات، لذا بادر معهد المدققين الداخليين بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التي حصلت نتيجة الانهيارات المالية في مختلف دول العالم، (بوشمبة، 2018) إذ يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة حوكمة الشركات، خاصة في المتطلبات الجديدة التي فرضها القوانين (SOX ACT , LSF)بالنسبة لiia فقد نص المعيار 2110 على أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يقيم ويقدم التوصيات اللازمة لتطوير عملية الحوكمة وذلك بالعمل على تحقيق الأهداف التالية: (صالحي و مايو، دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة ميدانية، 2016، صفحة 49)

- تحسين الأخلاق والقيم داخل المنظمة؛
- ضمان السير الفعال للأداء التنظيمي والمساءلة؛
- إيصال المعلومات حول الخطر والرقابة للجهات المعنية في المنظمة؛
- تنسيق النشاطات وتوصيل المعلومات بين مجلس الإدارة، المدققين الخارجيين والداخليين والإدارة.

2. واقع الحوكمة في شركات التأمين محل الدراسة:

1.2. تقديم شركات التأمين محل الدراسة: أجريت الدراسة الميدانية في الشركات التالية:

- **الشركة الوطنية للتأمين (SAA)**: تأسست بعد الاستقلال بتاريخ 12 ديسمبر 1963، تضم 520 وكالة ولها مهمة تأمين شتى الأخطار، وهي شركة رائدة في الجزائر إذ يقدر رأسمالها بـ3.1مليار دج ولها أكثر من 2 مليون عميل. (Nationale Société assurance'd)
- **الجزائرية للتأمينات(Gig Algeria)** : تمت الموافقة في 5 أغسطس 1998 على تنفيذ أنشطة التأمين وإعادة التأمين في جميع الفروع ، وتعتبر شركة Algérienne des Assurances أول شركة تأمين برأس مال خاص 100٪ تظهر في الجزائر، اليوم، لا تزال الجزائرية للتأمين شركة التأمين الوحيدة في السوق الجزائرية التي طبقت نظام إدارة الجودة ISO 9001. (assurances, L'Algérienne des assurances)
- **آليانس للتأمين(Alliance assurance)**: هي شركة ذات أسهم رائدة بين الشركات الخاصة للتأمين وتضم 200 وكالة على مستوى 42ولاية ولها أكثر من 400.000عميل. (assurances، Alliance Assurances)
- **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)**: أنشئت في جوان 1963 باسم صندوق التأمين وإعادة التأمين وهي شركة حكومية، وتعد أقدم شركة تأمين في الجزائر إذ كانت مسئولة آنذاك عن النقل القانوني بهدف تفويض الدولة الجزائرية في السيطرة على سوق التأمين وتحتل المرتبة الثانية من حيث حجم التداول والمركز الأول من حيث النتائج وتضم 43وكالة على مستوى الوطن . (Compagnie Algérienne d'assurance et de réassurance)
- **سلامة لتأمينات الجزائر(SALAMA)**: هي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ2.000.000.000 دج، بدأت نشاطها في 26 مارس 2000 بعد موافقة وزارة المالية. (Salama Assurances Algérie)

2.2. مجتمع وعينة الدراسة: لمعرفة مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين، تم اختيار مجموعة من المديريات العامة لشركات التأمين لتوفر متغيري الدراسة بداخلها ، كما تم اختيار عينة مكونة من مجموعة من الموظفين، سيتم التفصيل في ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (01): توزيع الاستبيان

عدد الاستمارات		العدد	النسبة
الموزعة		50	%100
المسترجعة	الملغاة	00	%00
	الصالحة للتحليل	44	%88
غير المسترجعة		06	%12

المصدر: من إعداد الباحثتين

3.2. أساليب المعالجة الاحصائية المستخدمة ومقياس التحليل : سنقوم بالتفصيل في هذين العنصرين كالتالي:

1.3.2. أساليب المعالجة الاحصائية: لغرض تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدد من الأساليب الاحصائية الملائمة لطبيعة البيانات المتوفرة لها، وهي كالتالي :

- اختبار ألفا كرونباخ: للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم؛
- التكرار والنسب المؤوية لكل عبارة من الاستبيان؛
- مقاييس النزعة المركزية المتمثلة "المتوسط الحسابي لكل عبارة من الاستبيان " لمعرفة الإجابة التي تتمركز حولها مفردات العينة؛
- مقاييس التشتت المتمثلة أساسا في حساب الانحراف المعياري لكل عبارة من الاستبيان.
- تقدير نموذج الانحدار البسيط بهدف اختبار الفروض وتوضيح العلاقة الإحصائية؛
- اختبار الفرضيات عن طريق اختبار (T- test).
- اختبار(F-Test) لاختبار جودة النماذج المقدرة وتحديد مدى القبول الكلي لها عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$)؛

❖ حساب معامل التحديد R^2 لتحديد درجة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع المتمثل في حوكمة شركات التأمين ومعرفة إمكانية وجود متغيرات عشوائية أخرى لها تأثير على هذا الأخير؛

❖ حساب معامل التحديد المصحح R^{-2}يستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط .

2.3.2. مقياس التحليل: لقد اعتمدنا في الإجابات على مقياس ليكارت الخماسي Likert Scale الذي كانت الإجابات فيه بدرجات متفاوتة بين (1) و(5) ، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان، وبالتالي فهو يسهل على الباحث ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): مقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

المصدر: (وليد عبد الرحمن خالد، 2009، صفحة 07)

ومن أجل حوصلة النتائج، تم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم حساب النتيجة من خلال المتوسط الحسابي عن طريق حساب المدى (5-1=4)، حيث 4 تمثل عدد المسافات ثم نقسمه على عدد الفئات(الخيارات) فنحصل على طول الفئة (4/5=0.8)، ثم نضيف النتيجة بالتدرج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والاتجاهات التي تتبعها.

المتوسط الحسابي	**الاتجاه**
من1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: (عز، 2007، صفحة 240)

4.2. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الفاكرونباخ :

1.4.2. صدق المقياس: اعتمدت الباحثتين للتأكد من فقرات الاستبيان وجدواها على نتائج االتحكيم (صدق المحكمين) ويشمل الصدق الظاهري وصدق المحتوى، من خلال عرضها على مجموعة من خبراء ومحكمين من ذوي الاختصاص في مجال التأمين وكذا الاختصاص الأكاديمي، كما عزز هذا الصدق استخدام الصدق المنطقي (validity logical) في تحديد المفاهيم والمتغيرات ذات العلاقة وصياغة الفقرات الدالة عليها بدقة، بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت من طرف المحكمين من حيث التصحيح لبعض الفقرات والغاء بعضها ودمج فقرات أخرى.

2.4.2. ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة قمنا باستخدام ألفا كرونباخ وهو أحد معاملات ثبات وصدق البيانات وقيمته تكون محصورة بين 0 و1، حيث تزداد قيمته كلما اقترب من الواحد وهذا يعني زيادة مصداقية البيانات والتأكد من ثبات الأداة ، استخرجنا معامل الفاكرونباخ ومعامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات وكانت النتائج موضحة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (04): ألفا كرونباخ	
Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
18	.656

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج spss v22

بما أن معامل الثبات محصور بين الصفر والواحد فإنه إذا كان هناك ثبات مطلق يكون قيمةألفا كرونباخAlpha Cronbach مساوية للواحد، والعكس صحيح إن كان مساوية للصفر، غير أنه في دراستنا هذه وحسب الجدول المبين أعلاه وجدنا أن معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لجميع الأسئلة 18 يساوي 0.656، وهي نسبة أعلى من النسبة المقبولة أي الحد الأدنى والذي يقدر بـ60بالمائة، ويمكن اعتبار النسبة التي حصلنا عليها أنها نسبة جيدة ومقبولة من الناحية الإحصائية، وتقترب من الثبات التام، وبالتالي يمكن اعتماد نتائج هذا الاستبيان والاطمئنان إلى ثبات أداة القياس وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

في حين أن معامل الصدق قُدر ب0.81 فيعد مرتفع وبالتالي فإن عبارات الاستبيان تمكن من الوصول إلى هدف الدراسة التي أعد من أجلها الاستبيان.

5.2. عرض نتائج الدراسة: سيتم عرض نتائج الدراسة من خلال ما يلي:

1.5.2. تفسير وتحليل آراء المبحوثين حول موضوع الدراسة:

جدول رقم (05): البيانات الدريموغرافية لعينة الدراسة

البيان		التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	ليسانس	17	38.6
	ماستر	9	20.5
	ماجيستير	10	22.7
	دكتوراه	5	11.4
	أخرى	3	6.8
المجموع		44	%100
التخصص العلمي	مالية المؤسسة	6	13.6
	محاسبة وجباية	18	40.9
	تأمين وخبرة اكتوارية	10	22.7
	تدقيق ومراقبة التسيير	6	13.6
	شهادة أخرى	4	9.1
المجموع		44	%100
الخبرة المهنية	أقل من 5سنوات	17	38.6
	من 5سنوات إلى 10 سنوات	17	38.6
	أكثر من 10سنوات	10	22.7
المجموع		44	%100
القسم المنتمي إليه	قسم المالية والمحاسبة	16	36.4
	قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	9	20.5
	قسم المخاطر والكوارث	6	13.6
	قسم الخبرة الاكتوارية	8	18.2
	أخرى	5	11.4
المجموع		44	%100

المصدر: من اعداد الباحثتين وفقا لنتائج التحليل الاحصائي spss v22

التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود تنوع في المستوى التعليمي إذ أن غالبية المشاركين في الاستبيان هم من الذين لديهم دراسات عليا أي من الذين لديهم مستوى ليسانس، ماجيستر ودكتوراه...إلخ، حيث قُدر عددهم ب41عاملا، حيث بلغت نسبة المجيبين من الحاملين لشهادة الليسانس ب38.6%كأعلى نسبة، ليليها عدد الحاصلين على شهادة الماجيستير قدر بما نسبته 22.7%، أما نسبة الحاصلين على شهادات أخرى فقدر ب 6.8 % وهذا ما يعود إلى شروط التوظيف ففي الآونة الأخيرة أصبحت

معظم شركات التأمين توظف الإطارات والحاصلين على مؤهلات جامعية وتركز على استقطاب الكوادر البشرية ذات المستويات العلمية العالية لما لهم من تأهيل علمي لازم لتسيير وأداء وظائفهم خصوصا وظيفة التدقيق الداخلي التي تخص دراستنا على اعتبار أن هذه الوظيفة تمتاز بتعقيدات وصعوبات وهذا ما يعكس قدرت الحاملين على مؤهلات علمية عالية على تسيير وأداء الوظائف داخل هذه الشركات، وعلى التقليل من مخاطرها وإدارتها بكفاءة والتحكم الرشيد داخلها، وهذا ما يدعم امكانية الوثوق في استجاباتهم والاعتماد عليها بمصداقية كبيرة، أما من حيث التخصص العلمي فنلاحظ أن غالبية أفراد العينة من تخصص محاسبة وجباية بنسبة تقدر ب 40.9 %، ثم يليها تخصص تأمين وخبرة اكتوارية بنسبة 22.7 %وهذا ما يعكس طبيعة العمل فالتوظيف على أساس التخصص الذي يتناسب مع عمل هذه الشركات يساهم بدرجة كبيرة في تحسين أدائها والتحكم في نظم الرقابة الداخلية داخلها وبالتالي التقليل من مخاطرها وتفعيل الحوكمة داخلها، كما يلاحظ انا تخصص تدقيق ومراقبة التسيير يأخذ نصيب متواضع مقارنة مع التخصصات الاخرى ويفسر ذلك كون الشركات لا تركز في التوظيف على حملة شهادات التدقيق فقط كون هذا التخصص لا يوجد في كل الجامعات وبعض الجامعات تبنته مؤخرا.

فيما يخص سنوات الخبرة نلاحظ انها مقبولة على العموم، وقد يفسر النقص في خبرة المستجوبين لسببين اما التغيرات التي تمس هياكل الشركة في بعض الاحيان والتي ينتج عنها تغيير مراكز رؤساء الأقسام، حيث سجلت أعلى نسبة بين المستجوبين الذين لهم اقدمية أقل من 5 سنوات وبين المستجوبين الذين لديهم من 5إلى 10 سنوات خبرة قدرت ب 38.6 %، وعلى العموم تبقى مقبولة وأن هناك كفاءة لأفراد عينة الدراسة وهذا مالاحظناه من خلال الزيارة الميدانية، حيث تم تعبئة الاستبيان بنسبة كبيرة من قبل أفراد العينة المنتمين إلى قسم المالية والمحاسبة بنسبة 36.4 %، ثم إلى قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بنسبة 20.5 % والذين تتلاءم وظائفهم مع موضوع دراستنا لكون المدقق الداخلي يجب ان يتمتع بكفاءة علمية وعملية في مجال المحاسبة باعتبارها متقاربة مع مهنة التدقيق.

2.5.2. عرض وتحليل نتائج متغيرات الدراسة: توضح الجداول الموالية المؤشرات الاحصائية لمحاور الاستملرة .

❖ **تحليل نتائج المحور الأول:" التدقيق الداخلي في شركات التأمين"** من خلال الفرضية الخاصة بالمحور الأول المعنونة ب:" توجد ممارسات فعلية لوظيفة التدقيق الداخلي على مستوى شركات التأمين الجزائرية" والعبارات المندرجة تحتها لمعرفة مدى تحقق العنصر الأول من وجهة نظر المهنيين تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): نتائج آراء عينة الدراسة حول التدقيق الداخلي في شركات التأمين.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
يقوم المدقق الداخلي بإبداء رأيه الفني عن مدى فعالية الخطط والبرامج المعتمدة من قبل مجلس ادارة شركة التأمين وهذا مايحقق الحوكمة داخل الشركة	4.454	0.697	3	موافق بشدة
يقوم المدقق الداخلي بتقييم ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في شركة التأمين ومدى مطابقتها للأسس الموضوعة من قبل مجالس إدارة هذه الشركات	4.613	0.537	2	موافق بشدة
يقوم المدقق الداخلي بفحص أساليب عمل المسؤولين عن الحوكمة والتأكد من نزاهتهم مع مراعاة القوانين التي تضبط عملية المراجعة الداخلية	4.181	0.842	5	موافق
يقوم المدقق الداخلي بإخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية نظرا لاطلاعه الكافي بمكونات هذا النظام داخل شركة التأمين، وهو ما يتيح توفر عامل الحوكمة داخل شركة التأمين	4.340	0.713	4	موافق بشدة

يتم رفع تقارير التدقيق الداخلي للشركة إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة مباشرة مما يؤدي الى تعزيز الحوكمة داخل شركة التأمين	4.090	0.960	6	موافق
يتم تقديم المعلومات الكافية والملائمة للمدقق الداخلي بشأن المخاطر التي تواجهها شركة التأمين مما يساعد في اتخاذ القرار داخلها	3.954	1.010	8	موافق
يقوم المدقق الداخلي بمراجعة دليل التدقيق الداخلي بصفة دورية ويقدمه إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه	4.045	0.776	7	موافق
يعتبر عدد المدققين الداخليين كاف في الشركة لتنفيذ عمليات المراجعة في كل الأقسام والإدارات	4.636	0.574	1	موافق بشدة
يضمن عمل المدقق الداخلي مستوى كافي من الافصاح والشفافية عن طريق مراجعة التقارير المالية للشركة وقياس أثرها	3.863	0.851	9	موافق
المجموع	4.242	0.337	-	-

المصدر: من اعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج **spss v22**

التحليل: يشير الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة تجاه كل العبارات كانت بدرجة عالية، عكسها ذلك المتوسط الحسابي الاجمالي الذي قدر ب 4.24 بدرجة موافق بشدة، والمحصور في المجال (4.20-5)، حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة 8 أي أن الشركات محل الدراسة تتوفر على عدد كاف من المدققين الداخليين يعملون على تنفيذ عمليات المراجعة داخل كل الأقسام والإدارات، أما باقي العبارات فكانت كذلك كلها بدرجة عالية، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن آلية التدقيق الداخلي متوفرة في شركات التأمين الجزائرية محل الدراسة وأنها تقوم بدور فعال داخل هذه الأخيرة، باعتبار أن هذه الآلية تعمل على تحسين الدورة الإدارية وتساعد متخذ القرار داخلها على اتخاذه فهي تقوم بادراة ومراقبة الشركة بصفة دورية وتمثل خط الدفاع الثالث داخلها إذ تعمل على مراقبة تنفيذ شركة التأمين لسياسات الحوكمة وإدارة المخاطر داخلها والحفاظ على القيم داخل هذه الأخيرة، وهذا مايثبت أن هناك ممارسات فعلية لوظيفة التدقيق الداخلي على مستوى شركات التأمين الجزائرية. فرغم التأخر في تبني هذه الوظيفة داخل شركات التأمين إلا أن طبيعة عملها القائم على المخاطر أوجبت الاعتماد على آلية التدقيق الداخلي داخل هذه الشركات، وهذا مايؤكد لنا صحة الفرضية المطروحة.

❖ **تحليل نتائج المحور الثاني:** حوكمة شركات التأمين: من خلال الفرضية الثانية الخاصة بالمحور الثاني" توجد علاقة واثر ذو دلالة احصائية بين آلية التدقيق الداخلي وفعالية أداء الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية."تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نتائج آراء عينة الدراسة حول حوكمة شركات التأمين.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
يقوم مجلس الإدارة داخل شركة التأمين بتشكيل لجان تضمن تسيير الأعمال كلجنة التدقيق ولجنة إدارة الخطر وغيرها وهذا ما يعمل على تحقيق الحوكمة داخل شركة التأمين	3.020	0.788	8	محايد
تقوم شركة التأمين بالإفصاح عن جميع بنود المركز المالي بالقدر الكافي مما يحسن حوكمة شركة التأمين	4.013	0.169	2	موافق
يتم الإعلان عن برامج التنمية والتدريب للموارد البشرية داخل شركة التأمين مما يسمح بتطبيق الحوكمة داخل شركة التأمين	3.068	0.697	7	محايد
يتم وضع أنظمة وقوانين في شركة التأمين تسهم في العمل على ممارسة أعمالها بكفاءة وفعالية وبالتالي تطبق الحوكمة داخل شركة التأمين	3.281	0.255	3	محايد

يضمن القانون الداخلي في شركة التأمين الحصول على التعويضات اللازمة لمختلف الفاعلين في حال انتهاك حقوقهم وهذا ما يسمح بتطبيق الحوكمة داخل شركة التأمين	3.218	0.370	5	محايد
يتم داخل شركة التأمين العمل على إشراك جميع الأطراف ذات العلاقة مما يُسهم في تحسين أدائها وتقليل مخاطرها وإرساء مفهوم الحوكمة داخلها	3.250	0.318	4	محايد
يظهر الإطار الفعال للحوكمة بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة داخل شركة التأمين	3.195	1.024	6	محايد
تفصح شركة التأمين عن مختلف التغيرات التي قامت بها حاليا والتي من الممكن أن تقوم بها مستقبلا لتساهم في تحقيق الحوكمة داخلها	4.097	1.148	1	موافق
المجموع	3.358	0.434	-	-

المصدر: من اعداد الباحثتين إعتمادا على مخرجات برنامج **spss v22**

التحليل: يتضح من خلال الجدول السابق أن إجابات أغلبية مجتمع عينة الدراسة كانت محايدة حيث أن المتوسط الاجمالي يقدر ب 3.358 با نحراف معياري قدر ب 0.434، وهذا يدل على وجود تباين كبير في أجوبة أفراد عينة الدراسة وبالتالي عدم التجانس، في حين نلاحظ أن متوسط ممارسة أفراد العينة لحوكمة شركات التأمين يقع بين 2.60-3.39 أي في الدرجة الثالثة من سلم ليكارت الخماسي، من خلال الاجابة عن الفرضية" لتطبيق التدقيق الداخلي أثر هام على فعالية أداء حوكمة شركات التأمين الجزائرية" لا يمكن الحكم عن صحتها أو نفيها، غير أنه يمكننا الحكم من خلال الانحراف المعياري المقدر ب 0.434>1 (يميل إلى عدم الموافقة)، أي أن هناك تبني متوسط لنظام فعال للحوكمة في شركات التأمين ومنه نستطيع القول أنه رغم أهمية الحوكمة في شركات التأمين ومساهماتها الفعالة غير أنها غير مطبقة في شركات التأمين بالشكل اللازم وهذا يرجع إلى عدة أسباب كضعف السوق المالي الجزائرية وعدم دخول شركات التأمين في البورصة ماعدا شركة آليانس المنضمة اليها، وهذا ما لا يعزز الافصاح والشفافية داخل الشركات وهو أهم مبدأ لتبني الحوكمة داخل هذه الشركات وهذا مايتوافق مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع كدراسة **دراسة: جوادي سميرة، بن عمارة نوال، (2019)، مدى التزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الافصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية**. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود قصور في تطبيق مبدأ الافصاح والشفافية في شركات التأمين الجزائرية.

وكلها عوامل أدت إلى وجود ضبابية في تطبيق الحوكمة داخل هذه الشركات كما جاءت في دراسة

سنجاق الدين نور الدين " واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية" التي تعزز ذلك أي أن هناك عدم تبني نظام واضح للحوكمة داخل شركات التأمين الجزائرية

ولهذا يجب العمل على إيجاد وسائل وآليات تساهم في تحسين نظام الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية كما جاء في دراسة يزيد صالحي، عبد الله مايو، (2016)، دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة (دراسة ميدانية).

التي خلصت الى أن التدقيق الداخلي أصبح ضروريا في هيكل حوكمة الشركات لما له من دور فعال في تحقيق المساءلة داخل الشركات.

من خلال ماسبق يمكن القول أن الفرضية مثبتة نظريا غير أنها غير مثبتة من الناحية الاحصائية والتطبيقية. :" توجد علاقة واثر ذو دلالة احصائية بين آلية التدقيق الداخلي وفعالية أداء الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية ، لكننا لم نلمس التطبيق الفعال من خلال النتائج المتحصل عليها أي أن هناك علاقة لكن دون أثر فعال بين التدقيق الداخلي وحوكمة شركات التأمين الجزائرية، وبالتالي نرفض الفرضية.

6.2. تحليل واختبار فرضية الدراسة: من خلال تفريغ استجابات أفراد عينة الدراسة وتحليلها ضمن برنامج spss v22 ، سيتم فيما يلي عرض فرضيات الدراسة واختبار صحتها من عدمه.

1.6.2. تقدير واختبار النموذج التدقيق الداخلي – حوكمة شركات التأمين: في هذا النموذج نعتبر المتغير المستقل التدقيق الداخلي في شركات التأمين، أما حوكمة شركات التأمين تعتبر المتغير التابع، لتحديد العلاقة بين التدقيق الداخلي في شركات التأمين وحوكمة شركات التأمين نستعمل نموذج معادلة الانحدار البسيط، ويرجع إلى أن التدقيق الداخلي أحد أهم آليات الحوكمة داخل شركات التأمين، ولكي تكون دراستنا مرتكزة على أسس علمية صحيحة نفرض الفرضيتين الفرضية الصفرية H0 البديلة H1 كالتالي:

صياغة الفرضية الصفرية (فرضية العدم)H0: لا يوجد لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي وفعالية أداء حوكمة شركات التأمين الجزائرية.

صياغة الفرضية البديلةH1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي وفعالية أداء حوكمة شركات التأمين الجزائرية.

من أجل تقدير نموذج العلاقة بين التدقيق الداخلي، وحوكمة شركات التأمين نقوم بإدخال المعطيات إلى برنامج spss v_{22} ونحصل على المعلومات التالية المبينة في الجدول الموالي والذي يمثل مصفوفة الارتباط.

❖ **مصفوفة الارتباطات الجزئية:** تبين لنا هذه المصفوفة معاملات الارتباط بين التدقيق الداخلي وحوكمة شركات التأمين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08): مصفوفة الارتباطات الجزئية.**Corrélations**

		حوكمة شركات التأمين	التدقيق الداخلي
Corrélation de Pearson	حوكمة شركات التأمين	1.000	.687
	التدقيق الداخلي	.687	1.000
Sig. (unilatéral)	حوكمة شركات التأمين	.	.000
	التدقيق الداخلي	.000	.
N	حوكمة شركات التأمين	44	44
	التدقيق الداخلي	44	44

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيspssv22

التحليل: نلاحظ من خلال هذه المصفوفة أن: الارتباط بين حوكمة شركات التأمين والتدقيق الداخلي مقبول نوعا ما وقريب من الجيد اذ قدر بنسبة 68.7% ولا يعبر عن ارتباط قوي جدا نظرا لأن التدقيق الداخلي يعتبر آلية من آليات الحوكمة داخل شركات التأمين فقط، فالمدقق الداخلي يعتبر موظف داخل الشركة ويتمتع باستقلالية جزئية عن ما يراجعه ويبقى تابعا للادارة العليا عكس المدقق الخارجي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة.

❖ **مصفوفة الارتباطات الكلية:** تبين لنا درجة التفسير والارتباط للمتغير المستقل مع المتغير التابع ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم (09): الارتباطات الكلية للمتغير المستقل مع المتغير التابع.**Récapitulatif des modèles**[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.687[a]	.472	.454	.38399

a. Prédicteurs : (Constante), التدقيق الداخلي

b. Variable dépendante : حوكمة شركات التأمين

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائيspssv22

من خلال الجدول يمكن تقديم التحليلات التالية:

معامل التحديد (مربع معامل الارتباطR^2): بلغ0.472 مما يعني أن المتغير المستقل يستطيع أن يفسر47.2بالمائة من التغيرات التي تحصل في حوكمة شركات التأمين(من تباين المتغير التابع)، وبالباقي52.8بالمائة يعود إلى عوامل عشوائية أخرى؛ وتعد هذه النسبة ضعيفة نوعا ما رغم أن التدقيق الداخلي من الآليات الداخلية لحوكمة شركات التأمين وهو مثبت نظريا غير أن طبيعة شركات التأمين الجزائرية حالت دون ارتفاع هذه النسبة.

معامل الارتباطR: بلغ 0.687ناتج عن العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة شركات التأمين، مما يعني أن التدقيق الداخلي يرتبط ب"حوكمة شركات التأمين" ب68.7بالمائة، والباقي31.3بالمائة يرتبط بعوامل عشوائية أخرى؛ وذلك عند درجة ثقة 95 بالمائة وذات دلالة

إحصائية يبلغ علامة عشرية 0.000؛ وهذا يدل التدقيق الداخلي لايعمل على تحسين الحوكمة داخل هذه الشركات بشكل مطلق نظرا لأن التدقيق الداخلي يعمل على تقويم النظم التسيرية القائمة في الشركة ويقوم بإبداء رأيه حول دقة أنظمة الرقابة الداخلية وفعالية الخطط والبرامج القائمة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

القيمة المعدلة(معامل التحديد المصحح R^{-2}): سبب التعديل هو أن معادلة الانحدار ناتجة أصلا عن استخدام عينة وليس مجتمع، وبالتالي فإن قيمة R^2فيها نوع من الزيادة، وهو ما يتم تعديله لتكون أقرب إلى الواقع، وفي دراستنا هذه تُقدر القيمة المعدلة R^{-2}بـ: 0.454أي45.4%ممايعني أن المتغير المستقل(التدقيق الداخلي في شركات التأمين) استطاعت أن تفسر 0.454من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعود إلى عوامل أخرى. فالتدقيق الداخلي في الشركات يعمل على إبداء الرأي حول مدى الكفاية الإدارية والإنتاجية للقائمين على الوظائف التشغيلية بالشركة فقط وليس حول سلامة وصدق وقانونية القوائم المالية ولهذا فإنه يجب دراسة مختلف الآليات الأخرى كمجلس الادارة والخبرة الاكتوارية والتدقيق الخارجي وغيرها فنسبة 54.6 % تعود إلى هذه العوامل. كما يجب إشراك أطراف خارجية للقيام بمهمة التدقيق الداخلي حتى تكون العملية فعالة.

الشكل رقم (5): اختبار التوزيع البواقي

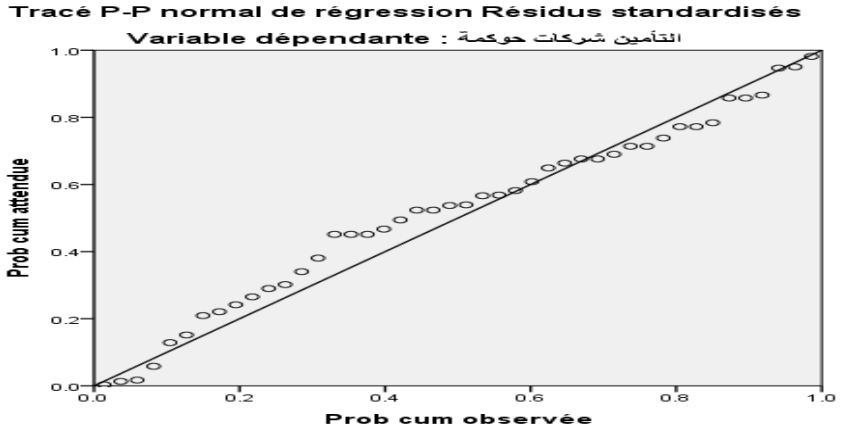

المصدر: من مخرجات برنامج الspss v22

التحليل: من الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى التوزيع التكراري يشبه إلى حد كبير منحنى التوزيع الطبيعي، ونلاحظ أن النقاط في منحنى الاحتمال الطبيعي تنطبق على الخط المائل والذي يمثل منحنى التوزيع الطبيعي، ولذلك فإن الشكل يبين أن البيانات والتي هي البواقي القياسية تتبع توزيعا طبيعيا في هذه الحالة .

2.6.2. تحليل الانحدار لاختبار T وتحليل التباين الأحادي: سيتم توضيح تحليل الانحدار لاختبارt وتحليل التباين الأحادي من خلال الجداول الموالية:

❖ **تحليل الانحدار لاختبار T**: يمثل الجدول التالي اختبار (T-test)

الجدول رقم (10): تحليل الانحدار عن طريق اختبارt

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.329	.739		1.799	.079
	التدقيق الداخلي	.627	.174	.687	3.614	.001

a. Variable dépendante : حوكمة شركات التأمين

المصدر:مخرجات البرنامج الإحصائي spssv22

من خلال الجدول الذي يبين قيمة معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لهذه المعاملات يمكن صياغة النموذج المقدر $\mathbf{y}=\mathbf{f}(x)$بالإضافة إلى تقديم التحليلات التالية:

النموذج المقدر للعلاقة بين التدقيق الداخلي في شركات التأمين وحوكمة شركات التأمين يأخذ الصيغة التالية:

$$\mathbf{Y = f(x) = a + b\ (x)}$$

بحيث: **Y**: وهو المتغير التابع ، يمثل حوكمة شركات التأمين ؛

X: وهو المتغير المستقل والمتمثل في التدقيق الداخلي داخل شركات التأمين؛

a:مستوى حوكمة شركات التأمين عند انعدام المتغير المستقل الخاص بالتدقيق الداخلي ؛

b: الميل الحدي للتدقيق الداخلي، ويعني أنه كلما توفر هذا الأخير كلما كان هناك ارتفاع في تحسين مستوى الحوكمة في شركات التأمين الجزائرية محل الدراسة بمقدار b.

ويمكن توضيح هذه العلاقة كالتالي:

$$Y = 1.329 + 0.627x, \quad Y = 1.33 + 0.63x$$

- القيمة الابتدائية لحوكمة شركات التأمين (a) في حالة عدم وجود ممارسة حقيقية للتدقيق الداخلي في شركات التأمين تساوي1.33
- بالنسبة للمتغير المستقل: x=0.63، كلما زادت آلية التدقيق الداخلي داخل شركة التأمين بمقدار واحد، زادت الحوكمة داخل شركات التأمين بقيمة 0.63 درجة. مع افتراض أنه لا توجد متغيرات أخرى تؤثر على درجة الحوكمة داخل شركات التأمين، وهذا يعبر لنا على أن آلية التدقيق الداخلي مهمة جدا للتحكم داخل شركات التأمين فالمدقق الداخلي يعد متدخلا مباشرا في تسيير الشركة وبالتالي يساعد في اتخاذ القرارات التي لها علاقة باستمرارية الشركة والتقليل والادارة الفعالة لمخاطرها.
- حسب اختبار (T-test): الذي يقدر الأهمية النسبية للمتغير المستقل فإنه من الجدول السابق نستنتج أن المتغير المستقل (التدقيق الداخلي في شركات التأمين) كان معنوي من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية 0.05 ≥p)، وبالتالي نرفض صحة الفرضية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي وفعالية أداء حوكمة شركات التأمين الجزائرية، ونقبل الفرضية البديلةH1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي وفعالية أداء حوكمة شركات التأمين الجزائرية حيث بلغ مستوى الدلالة 0.001 وبالتالي يمكن صياغته في شكل خط الانحدار البسيط.
- **نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار F**: لاختبار النموذج "تدقيق داخلي- حوكمة شركات التأمين "نقوم بتحليل التباين ANOVA[a] كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم(11):اختبار التدقيق الداخلي- حوكمة شركات التأمين.**ANOVA[a]**

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.926	1	1.926	13.062	.001[b]
	Résidus	6.193	42	.147		
	Total	8.119	43			

a. Variable dépendante : حوكمة شركات التأمين b. Prédicteurs : (Constante), التدقيق الداخلي

المصدر:مخرجات البرنامج الاحصائي spss v22.

التحليل: نلاحظ حسب هذا الجدول الذي يُستخدم لفحص مدى قبول نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي أن اختبار(F-test) الخطأ المرافق لF(مستوى دلالة الاختبار)بلغ P=0.001، وهو أقل من مستوى الدلالة$\alpha = 0.05$، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وفعالية أداء حوكمة في شركات التأمين الجزائرية. وهذا يعني وجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، إذ أن شركات التأمين أصبحت من أهم قطاعات النهوض بالاقتصاد الوطني وأصبحت منتشرة بكثرة واشتدت

المنافسة داخلها هذا ماساهم في العمل على تبني آلية التدقيق داخلها للوقوف على فعالية أنظمتها الرقابية وزيادة أدائها والتقليل من مخاطرها. فحوكمة هذا النوع من الشركات لا تكون إلا بالتطبيق الصارم للقواعد والآليات التي تعمل على ذلك والتي من بين أهمها آلية التدقيق الداخلي.

الخلاصة:

تسعى شركات التأمين كغيرها من المؤسسات المالية إلى تحقيق أهدافها والمحافظة على الريادة في السوقومع طبيعة عملها يزداد التحدي خصوصا مع انتشار الاحتيال والفساد وكثرة الحوادث والأزمات لذا أصبح عليها لزاما تطبيق الحوكمة داخلها لتحديد العلاقة بين هيكلها التنظيمي لهذا اصبحت تعمل جاهدة لايجاد السبل الكفيلة بتطبيق الحوكمة داخلها، ولعل من أبرز الآليات نجد التدقيق الداخلي الذي يعد بمثابة الأداة الرقابية التي تحكم جميع العملاء والمساهمين وأصحاب المصالح داخل الشركة بحكم أن المدقق الداخلي عنصر فعال داخل هذه الأخيرة ، فهو الذي يعمل على نشر الوعي والتحكم داخل الشركة، وخصوصا مع ضعف السوق المالي الجزائري وطبيعة البيئة الجزائرية أضحت الشركات تتبنى هذه الآلية للعمل على تحسين الحوكمة داخلها.

نتائج الدراسة: استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي دراسة وتحليل مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين الجزائرية، باعتباره كآلية تعمل على التطبيق الفعلي للحوكمة داخل هذا القطاع لما يمتاز به من حساسية في العمل كون نشاطه يدور أساسا حول الخطر وتحمله، لذا ضرورة توفر الرقابة اذ تعد هذه الآلية كأداة رقابية تعمل على تحقيق ذلك، ومن خلال الدراسة والتحليل توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها فيما يلي:

- تعمل الحوكمة داخل شركات التأمين على تفعيل دور أصحاب المصلحة مثل: الهيئات الإشرافية كالمجلس الوطني للتأمينات CNA، والمساهمون، مجلس الادارة، لجنة الرقابة والتدقيق، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجيون، المؤمن لهم، العملاء والوسطاء؛
- تقوم الحوكمة داخل شركات التأمين على تعزيز المساءلة والافصاح والشفافية مما يقلل من المخاطر داخلها، ويساهم في الرفع من أدائها؛
- تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على مراقبة تنفيذ شركة التأمين للضوابط الداخلية والالتزام بها؛
- أن هناك ممارسات فعلية لوظيفة التدقيق الداخلي على مستوى شركات التأمين الجزائرية، **وهو مايثبت صحة الفرضية الأولى؛**
- بالرغم من أن تطبيق آلية التدقيق الداخلي في شركات التأمين يعمل على زيادة وتحسين فعالية أداء الحوكمة داخلها إلا أنه غير مطبق ولا يؤثر على فعالية أداء الحوكمة داخلها بشكل فعال ، **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية من الناحية الاحصائية، ويثبتها من الناحية النظرية.**

التوصيات: استنادا إلى ما تقدم ومن أجل تفعيل مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين، نوصي بمايلي:

- تفعيل السوق المالي الجزائري كعامل يساهم في زيادة إهتمام شركات التأمين بنشاط التدقيق الداخلي؛
- ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لشركات التأمين للوقوف على الوجود الفعلي للحوكمة داخل هذه الأخيرة؛
- تأهيل وتكوين كفاءات مهنية وعلمية متخصصة في مجال الحوكمة والتدقيق الداخلي؛
- ضرورة اللجوء إلى أشخاص خارجيين مستقليين لتقييم وظيفة التدقيق الداخلي داخل شركات التأمين الجزائرية؛
- ضرورة تكييف مبادئ الحوكمة الخاصة بشركات التأمين بما يتماشى مع البيئة الجزائرية؛
- ضرورة المتابعة المستمرة والمتواصلة للمستجادت الحديثة في مجال التدقيق الداخلي والحوكمة؛
- ضرورة تعزيز تطبيق مفهوم الحوكمة في شركات التأمين بشكل واسع.

آفاق الدراسة: بدراستنا لموضوع التدقيق الداخلي وعلاقته بحوكمة شركات التأمين الجزائرية، وبعد الانتهاء من معالجة إشكالية هذا البحث المتمحورة حول مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الحوكمة داخل هذه الشركات لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة جديرة بالدراسة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه المواضيع ما يلي:

- كيفية مساهمة آليات حوكمة الشركات في زيادة قوة وسلامة أداء مؤسسات التأمين؛
- أهمية تطبيق حوكمة الشركات في تسيير القطاعات بصفة عامة وقطاع التأمين بصفة خاصة؛
- أهمية التدقيق الداخلي والخارجي داخل شركات التأمين؛
- معايير التدقيق الداخلي في شركات التأمين؛

- ❖ التدقيق الخارجي ودوره في تعزيز الحوكمة داخل شركات التأمين الجزائرية؛
- ❖ تطبيق الآليات التي تلاءم الحوكمة داخل شركات التأمين الجزائرية؛
- ❖ اسقاط آليات الحوكمة المطبقة في شركات التأمين عموما على الشركات الجزائرية؛
- ❖ تعزيز التدقيق الداخلي داخل شركات التأمين.

الاحالات والمراجع:

1. Abdulrahman, A. (2021). Corporate Governance In Islamic Financial Institutions. International journal of Fiqh and Fiqh studies , volume 5 (1),Malaysia, International Islamic university, p 67.
2. Amara Amine, Z. A. (2020). The role of Internal control system in Enhancing Corporate Governance. Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review , volume13 (n° 02), Algérie, Université de M'sila, p365.
3. Compagnie Algérienne d'assurance et de réassurance, notes de conjonctures du marché des assurances, https://caar.dz/historique-la-caar‹/, 12.06.2022.
4. Alliance Assurances, notes de conjonctures du marché des assurances s assurances, https://allianceassurances.com.dz/index.php?page=qui-sommes-nous, 12.06.2022.
5. L'Algériennedes assurance s ,notes de conjonctures du marché des assurances ، ‹https://www.gig.dz/presentation/index.php, 12.06 .2022
6. International Association of Insurance Supervisors,(2009), Organization for Economic Cooperation and Development ,p74.
7. Njegomir, V., & Tepavac, R. (2014). Corporate governance in insurance companies. *Management: Journal of Sustainable Business and Management Solutions in Emerging Economies*, *19*(71), p82.
8. Salama Assurances Algérie, notes de conjonctures du marché des assurances, http://www.salama-assurances.dz/?Presentation: 12.06.2022.
9. Société Nationale d'assurance .notes de conjonctures du marché des assurances https://www.saa.dz/home/presentation-de-la-societe.htm, 2022 ،06 12
10. Yassine, A. B. (2019). Application Des Entreprises Algeriennes Du modele de performance Balanced Scorecard pour La Bonne Gouvernance. journal of Financial, Accounting and Managerial , volume 6 (Numéro 1), Algérie, université Akli Mohand Oulhadj Bouira, p403.
11. Yousef, A. A. (2009). Corporate Governance and It's role in promoting Investors Trust. Articles and Research Papers , volume 26 (Number 102), p 12.
12. أبو النصر مدحت محمد محمود. (2015). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة (الإصدار ط1). المجموعة العربية للتدريب والنشر. مصر، القاهرة : صفحة 99.
13. بدرة بوشبة. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحقيق التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات داخل المؤسسات . مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد5 (العدد2)، الجزائر، جامعة برج بوعريريج، ص60.
14. سميرة جوادي ، نوال بن عمارة. (2019). مدى التزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة:بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد6 (العدد3)، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص325.
15. حمود محمد الشمري. (2011). تطوير برنامج لقياس أثر فاعلية وكفاءة نظام التدقيق الداخلي على تحقيق إدارة الجودة الشاملة في المصارف العاملة بدولة الكويت: دراسة مقارنة بين المصارف المحلية والأجنبية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الحاسبة، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، ص15.
16. إيمان حميروش، خليصة مجلي. (20/19 نوفمبر 2013). دور الهيئات والمنظمات الدولية في إرساء مبادئ حوكمة المؤسسات. المؤتمر الدولي الثامن: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص423.
17. ساعد بن فرحات. (2011). بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين: مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين. مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية،جامعة فرحات عباس، سطيف. (ص09، ص10)
18. طارق حمول. (2017). محددات حاكمية المؤسسات ومعاييرها: إشارة خاصة لاستراتيجية إدارة المخاطر ونمط تطبيقها في منمنظمات التأمين. مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 25 (العدد3)، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص29.
19. طارق عبد العال من اعداد الباحثتين اعتمادا على حماد. (2005). حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.ص23.

20. عبد الفتاح عز. (2007). مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS (الإصدار ط1). دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ص240.

21. عبد الله جوهر. (2014). الإدارة في الشركات والمؤسسات: القيادة، التسويق، العمل المؤسسي، تخطيط وإدارة القوة العاملة، الحوكمة (الإصدار ب ط). الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ص 208.

22. علي أحمد، رقية الطيب. (2019). دور الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ، المجلد7 (العدد1)، الأردن، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، ص4.

23. علي بلبع محمد عيد. (2016). حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات الادارية والمالية : دراسة تطبيقية على قطاع الغزل والنسيج في مصر (الإصدار ب. ط). المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص22.

24. علي حسين الدوغجي. (2009). فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في دعم حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 05 (العدد54)، العراق، جامعة بغداد كلية الادارة والإقتصاد، ص342.

25. فاتح بلواضح، و محمد براق. (2018). حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر: دراسة تجربة ان سي أ رويبة في مجال حوكمة المؤسسات. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 12 (العدد25)، الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، ص4.

26. فوزي قادري ، وسليمان فرحات زواري. (2019). علاقة الرقابة الداخلية بتكريس نظام حوكمة الشركات. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد 4 (العدد4)، الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص417.

27. يوسف كافي مصطفى. (2013). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات: جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاقها (الإصدار ط1). مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص206 .

28. لخضر أوصيف. (2016). رقابة وتحسين جودة التدقيق الداخلي في ظل المعايير الدولية للتدقيق وإدارة الجودة الشاملة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد1 (العدد1)، الجزائر، جامعة المسيلة، ص99.

29. لخضر أوصيف. (2017). طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم 2100(طبيعة العمل). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 10 (العدد17)، الجزائر، جامعة المسيلة، ص159.

30. نفس المرجع.

31. نور الدين سنجاق. (2022). واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد5 (العدد1)، الجزائر، جامعة الواد، ص1258.

32. دليلة هامل. (2019). دور الحوكمة الشرعية في دعم الرقابة على شركات التأمين التكافلي. مجلة الشريعة والاقتصاد ، المجلد8 (العدد15)، ص 252-ص253.

33. يزيد صالحي، وعبد الله مايو. (2016). دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة ميدانية. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، المجلد 3 (العدد4)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 49.

34. يزيد صالحي، وعبد الله مايو. مرجع سبق ذكره، ص49.